

البحث الدلالي عند الإمام الوقشي الأندلسي (٤٨٩هـ) في كتابه

التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه

**The Grammatical Study of Imam al-Waqshī al-Andalusī
(d. 489 AH)**

**in his work: Commentary on al-Muwatṭa — Explaining
its Language, Syntactic Subtleties, and Meanings**

م.م مروة ماهر محمد عبد المجيد

M. M. Marwa Maher Mohammed Abdul-Majid

كلية القانون/ الجامعة المستنصرية

College of Law – Al-Mustansiriya University

استلام البحث: ٢٠٢٥/٧/١٨ م.

نشر البحث: ٢٠٢٥/٩/٣٠ م.

١٤٤٧هـ — ٢٠٢٥ م

الملخص

اعتنى العلماء بلغة الحديث النبوي الشريف عناية كبيرة وواسعة، لأنه المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وكذلك المصدر الثاني من المصادر اللغوية بعد القرآن الكريم ومن هؤلاء العلماء الإمام الوقشي الأندلسي (٤٨٩هـ)، إذ اعتنى بلغة موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي (١٧٩هـ) إمام دار الهجرة النبوية الذي يعد من أوائل كتب الحديث النبوي الشريف وآثار الصحابة وتابعيهم التي دُوِّنت في عصر الاحتجاج اللغوي أو بعده بمدة قريبة وكان يعد من أصحاب الكتب قبل ظهور صحيحي البخاري ومسلم، إذ اعتنى الإمام الوقشي بشرح ألفاظ الموطأ وغريبه وتراكيبه النحوية، وبيان ألفاظ دلالاته وظلاله الثانوية في سياق الحديث النبوي الشريف لكنه لم يتعرض لاستنباط الأحكام الفقهية منه إلا بالقدر اليسير غير المسهب، فقد ذكر الإمام الوقشي كثيراً من أقوال أئمة أهل اللغة وآرائهم فيناقشها، وقد يبين مواطن الضعف والخطأ، أو يصححها أو يختار أحد أقوال النحويين منها، أو يختار المذهب النحوي من دون التصريح بذكره في أكثر المواطن، وقد يصرح في بعضها، ولا تقف تخطئته عند اللغويين فحسب، بل يخالفهم في بيان وجوه الدلالة، فيحتج بالحديث النبوي الشريف بإثبات هذه أوجه الدلالة، ويعضد هذا بكلام العرب، وأنا أيضاً قد ناقشت أقوال الإمام الوقشي في هذا البحث اليسير، وقد أوافقه على بعض الآراء التي اختارها، أو أخالفه بما تيسر لي من أدلة نقليّة أو عقلية تعضد ما قلته وتؤيده.

الكلمات المفتاحية: الوقشي، الدلالة، غريب حديث الموطأ.

Abstract

Scholars have given great and extensive attention to the language of the Prophetic Hadith, as it represents the second source of Islamic legislation, as well as the second linguistic source after the Holy Qur'an. Among these scholars is Imam al-Waqshī al-Andalusī (d. 489 AH), who paid special attention to the language of *al-Muwaṭṭa'* by Imam Mālik ibn Anas al-Aṣḥabī (d. 179 AH), the Imam of Madīnah. This book is

regarded as one of the earliest compilations of the Prophetic Hadith and the reports of the Companions and their Followers, written during or shortly after the era of linguistic authority. It was considered the most authentic book before the emergence of the Ṣaḥīḥayn of al-Bukhārī and Muslim. Imam al-Waqshī devoted his efforts to explaining the vocabulary, uncommon expressions, and grammatical structures of *al-Muwaṭṭa'*, as well as clarifying the nuances and secondary shades of meaning within the context of the Prophetic Hadith. However, he did not focus extensively on deriving legal rulings, except to a limited extent. He frequently cited the statements and opinions of leading linguists, engaging with them through discussion, critique, correction, and sometimes preference for certain grammatical schools—whether explicitly or implicitly. His critique was not limited to linguists alone, but extended to their interpretations of semantic aspects as well. He supported his positions through evidence from the Prophetic Hadith, reinforcing them with usages from the Arabic language. In this study, I also examined the views of Imam al-Waqshī: at times I agreed with his chosen opinions, while at other times I disagreed, offering textual or rational evidence to support and substantiate my perspective.

Keywords: al-Waqshī; Semantic Analysis; Hadith Linguistics; Lexical Studies in al-Muwaṭṭa'.

المقدمة

اعتنى العلماء بلغة الحديث النبوي الشريف عنابة كبيرة وواسعة، لأنه المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وكذلك المصدر الثاني من المصادر اللغوية بعد القرآن الكريم ومن هؤلاء العلماء الإمام الوقشي الأندلسي (٤٨٩هـ)، إذ اعتنى بلغة موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي (١٧٩هـ) إمام دار الهجرة النبوية الذي يعد من أوائل كتب الحديث النبوي الشريف وآثار الصحابة وتابعيهم التي دُوِّنت في عصر الاحتجاج اللغوي أو بعده بمدة قريبة وكان يعد من أصحاب الكتب قبل ظهور صحيح البخاري ومسلم، إذ اعتنى الإمام الوقشي بشرح ألفاظ الموطأ وغريبه وتراكيبه النحوية، وبيان ألفاظ دلالاته وظلاله الثانوية في سياق الحديث النبوي الشريف لكنه لم يتعرض لاستنباط الأحكام الفقهية منه إلا بالقدر اليسير غير المسهب، فقد ذكر الإمام الوقشي كثيراً من أقوال أئمة أهل اللغة وآرائهم فيناقشها، وقد يبيّن مواطن الضعف والخطأ، أو يصححها أو يختار أحد أقوال النحويين منها، أو يختار المذهب النحوي من دون التصريح بذكره في أكثر المواطن، وقد يصرح في بعضها، ولا تقف تخطئته عند اللغويين فحسب، بل يخالفهم في بيان وجوه الدلالة، فيحتج بالحديث النبوي الشريف بإثبات هذه أوجه الدلالة، ويعضد هذا بكلام العرب، وأنا أيضاً قد ناقشت أقوال الإمام الوقشي في هذا البحث اليسير، وقد أوافقه على بعض الآراء التي اختارها، أو أخالفه بما تيسر لي من أدلة نقلية أو عقلية تعضد ما قلته وتؤيده.

اقتضت طبيعة أن يكون في مقدمة وثلاثة مباحث، فجاء المبحث الأول مخصص لدلالة ظاهرة الترادف والتضاد، فجاء المبحث الثاني مخصص لدلالة العموم والخصوص، فجاء المبحث الثالث مخصص لدلالة المشترك اللفظي، وأردفتها بخاتمة أوجزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وبثبت للمصادر والمراجع التي ساعدتني في إتمام هذا البحث، والحمد لله أولاً وآخراً.

المبحث الأول: دلالة ظاهرة الترادف والتضاد.

يرى الوقشي أن هناك بعض الألفاظ متساوية في المعنى مثل الاستنثار والاستنشاق بيد أنه قد يفرق بينهما بدلالة سياق حديث آخر، فجاء تعليقه في معرض بيان قول الراوي في حديث الوضوء (إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثُمَّ لِيَنْثُرْ وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ) [الزهري، ٤٤، ١٩٩٢]: (الاستنثار: أَخَذَ الْمَاءَ بِالْأَنْفِ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ النَّثْرِ، وَهِيَ الْأَنْفُ كَأَنَّهُ أَخَذَ الْمَاءَ بِالنَّثْرِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْاسْتِنْشَاقِ سَوَاءً، وَقِيلَ: الْاسْتِنْثَارُ: رَمَى الْمَاءَ مِنَ الْأَنْفِ بَعْدَ اسْتِنْشَاقِهِ، وَهُوَ اسْتِفْعَالٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَثَرْتُ الشَّيْءَ نَثْرًا: إِذَا رَمَيْتُهُ مُفَرَّقًا، وَيُقَالُ: نَثَرْتُ الدَّابَّةَ نَثْرًا وَنَثِيرًا" إِذَا عَطَسَتْ، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ يَصِفُ حُمْرَ وَحْشٍ وَرَدَّتِ الْمَاءَ:

فَمَا أَفْجَرَتْ حَتَّى أَهَبَّ بِسُدْفَةٍ... عَلَاجِمَ عَيْنَا ابْنِي صُبَّاحٍ نَثِيرُهَا

يُرِيدُ: إِنَّهَا أَقْبَضَتْ الضَّفَادِعَ بِأَصْوَاتٍ تُنَوِّفُهَا، وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي أَشْبَهُ بِالْاسْتِنْثَارِ الْمَذْكُورِ فِي الْوَضُوءِ؛ وَلَأنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرِهِ مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ لِيَنْثُرْ" [البخاري، ٢٠٠٢م، ٥٨٢/٢] دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْاسْتِنْثَارَ غَيْرُ الْاسْتِنْشَاقِ [الوقشي، ٢٠٠١، ٥٦/١-٥٧]، والصواب التفريق بينهما على نحو ما أشار إليه الوقشي، وقد فرق بينهما أكثر شراح الحديث واللغة، فذكر الخطابي أن الاستنثار هو: نفث ما في الأنف بعد استنشاق الماء، وقد أوجبه بعض الفقهاء، ورأى الصلاة فاسدة إن لم يستنثر المتوضئ [الخطابي، ٢٠٠٧، ٢٥١/١]، والاستنثار هو دفع الماء الحاصل في الأنف بالاستنشاق، ولا يكون الاستنثار إلا بعد الاستنشاق، والاستنشاق هو أخذ الماء بريح الأنف، وإنما لم يذكر هاهنا الاستنشاق، لأن ذكر الاستنثار دليل عليه إذ لا يكون إلا منه، وقد أوجب بعض العلماء الاستنثار بظاهر هذا الحديث، وحمل ذلك أكثر العلماء على الندب، واستدلوا بأن غسل باطن الوجه غير مأخوذ علينا في الوضوء [ابن بطال، ٢٠٠٣، ٢٥١/١، الجبي، ٢٠٠٥، ٩، البطليوسي، ٢٠٠٠، ٥١، والزمخشري، ١٩٧/٢]، وهو ما ذهب إليه أهل اللغة، فذكر الأزهري هذا التفريق، ومما يدل على هَذَا الْحَدِيثِ الْآخَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا، فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَسْتَنْثُرُ، فَجَعَلَ الْاسْتِنْثَارَ غَيْرَ الْاسْتِنْشَاقِ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ [الأزهري، ١٩٦٧، ٥٥/١٥، والهروي، ٢٠٠٠، ١٨٠٧/٦، الفارابي، ٢٠٠٣، ٦٤٨٦، والمطرزي، ٤٥٥، وآخرون]، استنثر: إِذَا أَلْقَى مَا فِي أَنْفِهِ مِنَ الْأَذَى، اسْتَنْشَقَ الرِّيحَ: إِذَا شَمَّهَا،

وفي الآثار ما يؤيد هذا التفريق، فروى عبد الرزاق عن إسرائيل، عن عامر بن شقيق، عن شقيق بن سلمة قال: رأيت عثمان بن عفان توضأ فغسل كفيه ثلاثاً ثلاثاً ومضمض واستنشق واستنثر^(١) [الصنعاني، ١٩٩٩، ١٢٥، البخاري، ٢٠٠٢، ١٤٦]، وروى البزار بسنده عن سيدنا علي^(ع) قال: (يا ابن عباس ألا أتوضأ كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ؟ قال: قلت: بلى، قال: فأصغى الإناء على يده فغسلها ثلاثاً، ثم مضمض واستنشق واستنثر^(٢) [البزار، ٢٠٠٩، ٤٦٤]، ودلالة العطف تفيد المغايرة كما ثابت ومشهور في اللغة، وصوب الإمام النووي رأي من ذهب إلى التفريق بينهما [النووي، ١٩٧١، ١٠٥/٣].

بعض أهل اللغة ساوى بين اللفظين، وعن الفراء: "نثر الرجل وانتثر واستنثر استنشق وحرّك النثرة، وهي طرف الأنف، وقيل: الاستنثار والنثر أن يستنشق الماء ثم يستخرج ما فيه من أذى أو مخاط^(٣) [المطرزي، ٤٥٥]، وذكر ابن الأعرابي وابن قتيبة أن الاستنشاق والاستنثار سواء [ابن قرقول، ٢٠١٢، ٢٢/٤، النووي، ١٩٧١، ١٠٥/٣]، فذكر ذلك الخوارزمي، فالاستنثار استنشاق الماء ثم إخراجها بتنفس الأنف وهو من النثرة، وهي للدواب شبه العطسة للإنسان [الخوارزمي، ٢٤]، والاستنشاق: هو الاستنثار، وهو من نشفت الرائحة، إذا أدخلتها في أنفك وقد يدعى الاستنشاق استنثاراً، لأنه من إدخال الماء في النثرة، والنثرة: هي الأنف، وهو ما ذهب إليه ابن فارس، وهو ما ذهب إليه ابن الجوزي والسيوطي [ابن فارس، ١٩٨٣، ٤٣، ابن الجوزي، ١٥٩/١، السيوطي، ٢٠٠٤، ٥٠]، وهو أبلغ في سنن الوضوء من الاستنشاق؛ لأن الاستنثار إنما يوجد بعد الاستنشاق [التوربشتي، ٢٠٠٨، ١٢٢/١].

نظير ذلك تعليقه على قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لعلك نفست) [الزهري، ١٩٩٢، ١٦٠]، ومن ذلك الحديث الذي يروى عن أم سلمة أنها قالت: (كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في لحافه فحضت فأنسلت منه، فقال: ما لك أنفست؟) [الصنعاني، ١٩٩٩، ١٢٣٥]، إذ قال: (والمعنى: أظنك نفست، يقال: نفست المرأة: إذا حاضت، وكذلك في الولادة، وحكى ابن الأعرابي نفست، ومعنى قولهم: نفست المرأة سال نفسها، والنفس: الدم، سمي بذلك؛ لأنه يوجد بوجود النفس ويعدم بعدمه، على مذهبيهم في تسمية الشيء باسم غيره بالسبب، وقال إبراهيم: ما ليس له نفس سائلة لا يفسد الماء إذا مات فيه، وحكى ابن الأعرابي: امرأة فساء ونفساء بفتح الفاء والعين في الآخر، وحكى اللحياني فساء بسكون العين، وقد نفست نفاسة ونفاسة ونفست نفاساً) [الوقشي، ٢٠٠١، ١٠٥/١-١٠٦]، وبعض اللغويين ساوى بينهما، فذكر ابن قتيبة وابن

الأنباري وغيرهما أنه بمعنى حاضت وطمئت وعركت [ابن قتيبة، ١٩٧٧، ٣٥٥/١، ابن الأنباري، ١٩٩٢، ٢١٠/٢، الخطابي، ١٩٨٢، ٥٧٦/٢، وآخرون]، وقال ثعلب: (النفساء الوالدة والحامل والحائض والجمع من كل ذلك نفساوات ونفاس ونفاس ونفس ونفس عن اللحياني ونفس ونفس وحكى ثعلب نفست) [ابن سيده، ٢٠٠٠، ٥٢٧/٨-٥٢٨].

في كلام الوقشي نظر، فبعض اللغويين خصوه بولادة المرأة، فقال الأصمعي: (نفست المرأة ونفست نفاساً... والنفساء التي تلد وجمعها نفاس) [أبو عبيد، ٩٩٩/٣، الأزهرى، ٢٠٠١، ١٠/١٣]، ويقال: قد نفست المرأة نفاساً، وهي امرأة نفساء، وهي في نفاسها ما لم تطهر من الولادة، ويقال للصبي: منفس [السجستاني، ٢٤٦، ثعلب، ٢٧١، الجوهرى، ١٩٨٧، ٩٨٥/٣] وافرّق بين اللفظين الخطابي وأبو عبيد الهروي، إنّما هو بفتح النون وكسر الفاء، معناه حضت، يقال: نفست المرأة [إذا حاضت]، ونفست، مضمومة النون، من النفاس [الخطابي، ١٩٨٥، ٢٣، الخطابي، ١٩٨٢، ٢٢٢/٣، الهروي، ٤، ١٠٦/٢٠٠٠]، ونظير ذلك أنه يرى ترادف لفظي القدر والقضاء [الوقشي، ٢٠٠١، ١٠٧/١]، وافرّق بينهما أبو هلال العسكري، فيرى أنّ القدر هو وجود الأفعال على مقدار الحاجة إليها والكفاية لما فعلت من أجله ويجوز أن يكون القدر هو الوجه الذي أردت إيقاع المرد عليه والمقدر الموجد له على ذلك الوجه، وقيل أصل القدر هو وجود الفعل على مقدار ما أراده الفاعل، وحقيقة ذلك في أفعال الله تعالى وجودها على مقدار المصلحة، والقضاء هو فصل الأمر على التمام [العسكري، ٢٠١٠، ١٩١]، فالقضاء: إنفاذ المقدر، ذكره الحرالي وعرفا: إلزام من له إلزام بحكم الشرع [المناوي، ١٩٩٠، ٢٧٢]، والقدر: محركا: تعلق الإرادة الذاتية بالشيء في وقته الخاص، فتعلق كل حال من أحوال الأعيان بزمان متعين عبارة عن القدر [المناوي، ١٩٩٠، ٢٦٨]، وبينهما خصوص وعموم، فذكر الكفوي أنّ القدر: هو ما يقدره الله من القضاء، وقال أئمة الشرع: القضاء قطع الخصومة، أو قول ملزم صدر عن ولاية عامة [الكفوي، ٢٠١١، ٢٨٣]، والقضاء: عبارة عن ثبوت صور جميع الأشياء في العلم الأعلى على الوجه الكلي وهو الذي تسميه الحكماء: العقل الأول، والقدر: حصول صور جميع الموجودات في اللوح المحفوظ الذي تسميه الحكماء بالنفس الكلية، قال بعض المحققين: القضاء عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة ومجملة على سبيل الإبداع [الكفوي، ٢٠١١، ٧٠٥].

قد يعبر الوقشي عن الترادف باستعمال عبارة بمعنى واحد، فمن ذلك قوله: (الْخُلْسَةُ وَالْإِخْتِلَاسُ: أَخَذُ الشَّيْءِ فِي سُرْعَةٍ، وَالْخُلْسَةُ وَالْدُّغْرَةُ، وَاحِدٌ) [الوقشي، ٢٠٠١، ٢/٢٥٨]، ضبطها المحقق بالدال، والصواب ما نقلته عن أبي عبيد ما ابن الأعرابي وغيرهما بالدال [أبو عبيد، ١٩٦٤، ٢٩/١، الأزهرى، ٢٠٠١، ٨٩/١، ابن الأثير، ١٢٣/٢]، وهو، وذكر الخليل أن الخُطْفَةَ، والغُفْصَةَ ترادف الخُلْسَةُ [الفراهيدي، ٤، ٣٩١/١٩٨٠]، وفي حديث سيدنا عليٍّ (لَا قَطْعَ فِي الدُّغْرَةِ، وَهِيَ الْخُلْسَةُ) [الهروي، ٢٠٠٠، ٦٣٩/٢]، وَيُرْوَى: (لَا قَطْعَ فِي دَغْرَةٍ) [النسفي، ٧٩، ابن الجوزي، ٢٠٠٤، ٣٤٠/١، ابن الأثير، ١٢٣/٢]، وروى الوقشي أنه سئل سيدنا عليٌّ عن الخُلْسَةِ؟ فَقَالَ: (تِلْكَ الدُّغْرَةُ الْمُعْلَنَةُ لَيْسَ فِيهَا قَطْعٌ) [الوقشي، ٢٠٠١، ٢/٢٥٨] هو يفسر هذا الترادف ويؤيده، والمعنى المراد فهمه من السياق.

قد يفسر اللفظ باللفظ المرادف، فمن ذلك ما جاء تعليقه على قول النبي ﷺ: (اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ) [الزهرى، ١٩٩٢، ٥٧٠]، إذ قال: (الْوَثْنُ: الصَّنَمُ، وَالْجَمْعُ: أَوْثَانٌ، [وَوَثْنٌ] وَوَثْنٌ كَأَسَدٍ وَآسَادٍ [وَأُسْدٍ] وَأُسْدٍ، وَتَهْمَزُ الْوَاوُ أَيْضًا؛ لِانْتِصَامِهَا فَيُقَالُ: أَثْنٌ) [الوقشي، ٢٠٠١، ٢٢٢/١]، فساوى بين اللفظين الصنم والوثن في المعنى، وهذا ما أشار إليه الخليل وغيره [الفراهيدي، ١٩٨٠، ٨/٢٤٢]، ابن عباد، ١٩٩٤، ١٨٣/١٠، الجوهرى، ٢٢١٢، ابن فارس، ٢٠٠٥، ٩١٦، الفارابي، ٢٠٠٣، ٢١٦]، وأصل الْوُثْنَانِ عِنْدَ الْعَرَبِ: كُلُّ تِمْتَالٍ مِنْ خَشَبٍ أَوْ حِجَارَةٍ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ نُحَاسٍ وَنَحْوَهَا وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَنْصِبُهَا وَتَعْبُدُهَا [الأزهرى، ٢٠٠١، ١٥/١٠٥]، وذكر بعض اللغويين الفرق بينهما، فذكر ما تقدم من بيان أصل الوثن، وأما الصنم: فهو والصنم الصورة بلا جثة، وقيل الصَّنَمُ الصَّغِيرُ [الهروي، ٢٠٠٠، ٦/١٩٧١]، ابن سيدة، ٢٠٠٠، ٢٦١/٢، ابن بطال، ١٩٨٨، ١٣٧/١]، وَقَدْ يُطْلَقُ الْوَثْنُ عَلَى غَيْرِ الصُّورَةِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ: (قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لِي: أَلْقَ هَذَا الْوَثْنَ عَنْكَ) [ابن الأثير، ٥/١٥١].

لا يقر الوقشي بوجود التضاد مطلقاً، لكنه تكلم عن أحد أسباب نشوئه، وهو أن التضاد قد ينشأ بين لغتين مختلفتين، وليس بين لغة واحدة، إذ قال: (فَالْعَرَبُ تَخْتَلِفُ لُغَاتُهُمْ حَتَّى إِنَّ الْجَوْنَ عِنْدَ بَعْضِهِمُ الْأَسْوَدَ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمُ الْأَبْيَضَ، وَأَنَّ الْعَنُودَةَ عِنْدَ خَزَاعَةَ: الصِّلْحُ وَالْمُسَالَمَةُ، وَعِنْدَ سَائِرِ الْعَرَبِ الْقَهْرُ وَالْغَلْبَةُ، قَالَ كَثِيرٌ، وَهُوَ خَزَاعِيٌّ كَثِيرٌ، ١٩٩٦، ١٤٩]:

فَمَا أَسْلَمُواهَا عَنُودَةً عَنْ مَوَدَّةٍ... وَلَكِنْ بِحَدِّ الْمَشْرِقِيِّ اسْتَقَالَهَا) [الوقشي، ٢٠٠١، ٧٨-٧٩]

وهو ما ذكره أئمة اللغة كابن الأنباري أن هذا اللفظ من الأضداد، وساق الشواهد على صحة هذه الدلالة، ولكنه لم يذكر اختلاف اللغات [ابن الأنباري، ٢٠٠٦، ١١١، ابن السكيت، ١٩٩٨، ١٥٥]، وهو ما أجازره لأصمعي وغيره من أئمة اللغة [ابن السكيت، ١٩٩٨، ٢٨٣، ابن فارس، ١٩٧٩، ٤٩٦/١]، لكن الأصل في اللغة هو الأسود، فقال الخليل: (الجَوْنُ: الأسود والأنثى: جَوْنَة والجميع: جَوْنٌ ويقال: كلُّ بَعِيرٍ وحمار وحش جَوْنٌ من بعيد، وعَيْنُ الشَّمْسِ تُسمى جَوْنَة وكل لون سوادٍ مُشربٍ حُمْرَةً: جَوْنٌ، أو سوادٍ مخالطةٌ حمرة كلون القطا) [الفراهيدي، ١٩٨٠، ١٨٥/٦]، فلم يذكر إلا اللون الأسود، وهو ما ذكره أبو عبيد أن الجَوْن هوَ الأسودُ اليمومي [أبو عبيد، ١٩٦٤، ١٠٥/٣، الأزهرى، ٢٠٠١، ١٣٩/١١]، ونحو هذا ما حكى عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن أخي الْأَصْمَعِيِّ: أنه وجد بِخَطِّ عَمِّه: قَطًّا جَوْنِي، وَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الْجَوْنَةِ الَّتِي هِيَ السَّوَادُ [ابن سيده، ٢٠٠٠، ٤٤/١]، وَكَانَ الْفَارِسِيُّ يَخْتَارُ جَوْنَةً بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَيَقُولُ: هُوَ مِنَ الْجَوْنِ الَّذِي هُوَ أَسْوَدٌ؛ لِأَنَّ الْجَوْنَةَ مَوْضِعَ الطَّيِّبِ، وَالْغَالِبُ عَلَى لَوْنِ الطَّيِّبِ السَّوَادُ [ابن سيده، ٢٠٠٠، ٤٤/١]، وَالْجَوْنُ مِنَ الْخَيْلِ وَمِنَ الْإِبِلِ: الْأَدْهَمُ الشَّدِيدُ السَّوَادُ [الجوهري، ١٩٨٧، ٢٠٩٥]، وَالْجَوْنِيُّ: ضَرْبٌ مِنَ الْقَطَا سَوْدُ الْبَطُونِ وَالْأَجْنَحَةِ، وَالْجَوْنَةُ: الْخَابِيَةُ الْمُطْلِيَّةُ بِالْقَارِ، قَالَ الْأَعَشَى [الأعشى، ٢٠٠٥، ٥٠]:

فَقَمْنَا وَلَمَّا يَصْحُ دِيكُنَا *** إِلَى جَوْنَةٍ عِنْدَ حَدَادِهَا [الجوهري، ١٩٨٧، ٢٠٩٥]

ذكر أبو عمر الشيباني أن الجون لون مختلط بين أسود وأبيض [الشيباني، ١٩٧٤، ٧٧/٣] والجَوْنُ النهارُ والجَوْنُ في لُغَةِ قُضَاعَةَ: الْأَسْوَدُ، وفي ما يليها الْأَبْيَضُ كما أشار إليه قطرب [قطرب، ١٩٨٥، ١٤]، ومن كلامه نرى أنه لا تضاد في اللفظ، لأن اللفظ في عامة كلام العرب هو الأسود، فانتفت دلالة التضاد التي أسهب بعض اللغويين في إثباتها، وأضاف ابن السكيت لونا آخر، فذكر أن الجون يضرب إلى السواد من شدة خضرته [ابن السكيت، ٦٣] وَقَالَ جَبِيهَاءُ الْأَشْجَعِيُّ [ابن سيده، ٢٠٠٠، ٤٤/١]:

فَجَاءَتْ كَأَنَّ الْقُسُورَ الْجَوْنَ بَجَّهَا ... عَسَالِيْجُهُ وَالثَّامِرُ الْمَتْلُوْحُ

وذكر ابن دريد عن الأصمعي أن الجون هو الْأَبْيَضُ وَالْأَسْوَدُ وَالْأَحْمَرُ، وَقَالَ شَاعِرٌ آخَرُ فِي الْجَوْنِ الْأَحْمَرِ [ابن دريد، ١٩٨٧، ١٠١٢]:

تَأْوِي إِلَى رِزٍّ غِدْفَنٍ قَرَقَارٍ فِي جَوْنَةٍ ... كَقَفْدَانِ الْعَطَارِ غِدْفَنٍ وَغِدْفَلٍ [ابن دريد، ١٩٨٧، ١٠١٢]

الجَوْنُ: الأسود المشرب حمرة، وقيل: الأَحْمَرُ الخَالِصُ [ابن سيدة، ١، ٤٤/٢٠٠٠]، ويقال للشمس: الجونة، وإنما سميت جونة، لأنها تسود حين تغيب الشمس [ابن السكيت، ١٩٩٨، ٢٨٣] ومن هنا احتمل وجود دلالة التضاد واللغويون مضطربون في تحديد دلالاته، فالغالب أنه الأسود، وقيل الأسود والأبيض، وقيل الأحمر.

المبحث الثاني: المشترك اللفظي.

الإمام الوقشي يقر بوجود المشترك اللفظي في اللغة، فيمكن أن يحمل اللفظ على عدة أوجه لكن يحمل في سياق الحديث على معنى واحد، فنظير ذلك فيما جاء تعليقه على قول الراوي: (كَذَبَ كَعْبٌ) [الزهري، ١٩٩٢، ٦٤٣]، إذ قال: (الكذبُ على أربعة أوجه: أحدها: ضدُّ الصِّدْقِ المنهِي عَنْهُ إِلَّا لِمَعَارِضٍ إِبَاحَةٍ، والثَّانِي: بِمَعْنَى الْغَلَطِ وَالْخَطَأِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: "كَذَبَ كَعْبٌ"، وَكَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقَوْلُ سَعْدِ بْنِ حَسَنٍ فِي طَلَقِ الْعَبْدِ: "كَذَبَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ"، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ [أبي طالب، ١٩٩٤، ٩٦]:

* كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ يُبْزَى مُحَمَّدٌ *

أي: أخطأتم، ويُبْزَى: يُفْهَرُ وَيُغْلَبُ، وَمِنْهُ قَوْلُ مَعْنِ بْنِ أَوْسٍ [المزني، ٣٩]:
وَإِنِّي أَخُوكَ الدَّائِمُ الْعَهْدُ لَمْ أَهْلُ ... إِنْ ابْزَاكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَا بِكَ مَنْزِلُ
وَالثَّالِثُ: الرَّجُوعُ عَنِ الْقَرْنِ فِي الْحَرْبِ، يُقَالُ: حَمَلَ عَلَى قَرْبِهِ فَكَذَبَ، إِذَا رَجَعَ وَلَمْ يَصْدُقْ
الْحَمَلَةَ، وَحَمَلَ فَصَدَقَ: إِذَا لَمْ يَرْجِعْ، والرَّابِعُ: بِمَعْنَى الْإِغْرَاءِ بِالشَّيْءِ وَالْإِجَابَ لَهُ، تَقُولُ
الْعَرَبُ: كَذَبَكَ الْحَجُّ؛ أَي: عَلَيْكَ الْحَجُّ، وَكَذَبَكَ الْحَجُّ؛ أَي: أَمَكَكَ وَتَهَيَّأَ لَكَ وَلَمْ يَغْبِكَ، وفي
الحديث: "كَذَبَكُمْ قَتَادَةَ"، وَقَالَ عَنَتَرَةُ [العبيسي، ٢٠٠٧، ٢٢]:

كَذَبَ الْعَتِيقُ وَمَاءَ شَنْ بَارِدًا ... إِنْ كُنْتُ سَأَلْتَنِي غَبُوقًا فَادْهَبِي

ويروى: "العتيق" مرفوعاً ومنصوباً، المسألة، وتَخَاطَأْتُ، أَي: أَظْهَرْتُ لَهُ أَنَّكَ مُخْطِئٌ، وَلَسْتُ
كَذَلِكَ [الوقشي، ٢٠٠١، ١٦٤-١٦٦]، ووافقه عليه جماعة من شراح الحديث النبوي في الذي
ساقه الوقشي من قول الراوي فذكر القاضي عياض المعنى الأول، ومنه قول أسماء لعمر رضي الله عنها:
كَذِبْتُ كُلَّهُمْ مَعْنَاهُ: الْخَطَأُ [عياض، ١، ٣٨٨/٣٧٧]، ومنه الحديث الآخر: (صَدَّقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ
أَخِيكَ) [البخاري، ٢٠٠٢، ٥٦٨٤]، وعلل الأصبهاني وجه الشبه بين الكذب والخطأ، فذكر أن
والخطأ يُشَبِّهُ الْكَذِبَ فِي كَوْنِهِ ضِدَّ الصَّوَابِ، كَمَا أَنَّ الْكَذِبَ ضِدُّ الصِّدْقِ وَافْتَرَقَا مِنْ حَيْثُ النَّيَّةُ

وَالْقَصْدُ؛ لِأَنَّ الْكَاذِبَ يَعْلَمُ أَنَّ مَا يَقُولُهُ مُحَالٌ بَاطِلٌ، وَالْمُخْطِئُ يَقْصِدُ الْحَقَّ، وَيُظَنُّ أَنَّ مَا يَقُولُهُ صَوَابٌ؛ وَلِهَذَا إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ رَجْعٌ إِلَيْهِ، وَحَقِيقَةُ الْكَذِبِ إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْإِخْبَارِ، وَهَذَا الرَّجْلُ فِي هَذَا لَيْسَ بِمُخْبِرٍ عَنْ غَيْرِهِ [الأصبهاني، ١٩٨٨، ٢٦/٣-٢٧]، وَإِنَّمَا قَالَهُ بِاجْتِهَادٍ أَذَاهُ إِلَى أَنَّ الْوِثْرَ وَاجِبٌ، وَالْاجْتِهَادُ لَا يَدْخُلُهُ الْكَذِبُ وَإِنَّمَا يَدْخُلُهُ الْخَطَأُ [ابن الأثير، ٤/١٥٩]، وَقَدْ اسْتَعْمَلَتِ الْعَرَبُ الْكَذِبَ فِي مَوْضِعِ الْخَطَأِ، فَقَالَ الْأَخْطَلُ [التغلبى، ١٩٩٦، ٨٤]:

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ... غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالًا.

هُوَ مَا أَكَدَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ، فَذَكَرَ الْهَرَوِيُّ أَنَّ أَصْلَ الْكَذِبِ الْانْصِرَافُ عَنِ الْحَقِّ [الهروي، ٢٠٠٠، ١٦٢١/٥]، وَأَمَّا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فَذَكَرَ الدَّامَغَانِي أَنَّ لَهُ سِتَّةَ أَوْجِهٍ: النِّفَاقَ وَالْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالْقَذْفَ وَالْحَلْفَ وَالرَّدَّ وَالْجُحُودَ وَالتَّكْذِيبَ بَعَيْنِهِ [الدَّامَغَانِي، ١٦٦]، وَقَدْ يَرَادُفُهُ فَيُسَمَّى الْكَذِبُ أَفْكَأَ، لِأَنَّهُ قَلْبٌ وَصَرَفٌ عَنِ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ [عِيَّاض، ٤٨/١].

قَدْ يَرَى الْوَقْشِيُّ أَنَّ الْمَشْتَرَكَ اللَّفْظِي هُوَ أَنْ يَخْتَارَ لَهُ مَعْنَى وَاحِدًا يَتَوَافَقُ مَعَ السِّيَاقِ وَلَيْسَ كُلُّ الْمَعَانِي، وَهُوَ الرَّأْيُ الصَّائِبُ فِي ظَنِّي، وَجَاءَ تَعْلِيْقُهُ عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (اسْتَغْنُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْمَلُوا، وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَنْ يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ) [الزَّهْرِيُّ، ١٩٩٢، ٨١]، إِذْ قَالَ: (الْإِحْصَاءُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ وَالطَّاقَةِ، كَقَوْلِهِ: [عَزَّ وَجَلَّ]: {أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ} [سُورَةُ الْمَزْمَلِ آيَةُ: ٢٠]، وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ" [الْبَخَارِيُّ، ٢٠٠٢، ٢٧٣٦]، وَحَقِيقَةُ الْإِحْصَاءِ: إِحَاطَةُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ حَتَّى لَا يَشِدَّ عَنْهُ شَيْءٌ وَذَلِكَ مِمَّا يَشُقُّ فِي أَكْثَرِ الْأُمُورِ وَيَتَعَذَّرُ، فَضُرِبَ مَثَلًا فِي عَدَمِ الطَّاقَةِ وَالْعَجْزِ عَنِ الشَّيْءِ) [الْوَقْشِيُّ، ٢٠٠١، ٧٩/١]، وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ ابْنُ السَّيِّدِ الْبُطْلَيْوسِيُّ تَبَعًا لِلْوَقْشِيِّ [الْبُطْلَيْوسِيُّ، ٢٠٠٠، ٦٢]، وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَى هَذَا: فَقِيلَ مَعْنَاهُ: حَفَظَهَا بِالْإِعْتِقَادِ الْحَسَنِ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِهِ: مَنْ عِلْمُهَا وَكَانَ عَالِمًا بِعَدَدِهَا، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِهِ: مَنْ عِلْمُهَا وَكَانَ عَالِمًا عَادًّا، وَكُلُّ عَادٍّ مُفَصَّلَةٌ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْقَاضِي ابْنِ الْعَرَبِيِّ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: مَنْ عِلْمُهَا وَكَانَ عَالِمًا عَادًّا، وَكُلُّ عَادٍّ عَامِلٌ، فَتَكْمُلُ لَهُ الْفَائِدَةُ، أَوْ غَيْرَ عَامِلٍ فَتَنْقُصُ [ابْنُ الْعَرَبِيِّ، ٢٠٠٧، ٤٩٣/٣]، وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ: الْحَفَظُ، قَدْ جَاءَ مَفْسُورًا فِي رِوَايَةِ سِيَاقِ الْحَدِيثِ: (لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا، مَنْ حَفَظَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ) [الْحَمِيدِيُّ، ١٩٩٥، ١١٦٤، ٢٦٧٧]، وَالْحَدِيثُ يَفْسُرُ الْحَدِيثَ، وَهُوَ دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ فَهَمَهُ مِنَ السِّيَاقِ، وَقِيلَ: مَنْ عَدَّهَا لِيَدْعُو بِهَا وَقِيلَ: "مَنْ أَحْصَاهَا" مِنْ وَحْدِ اللَّهِ بِهَا وَدَعَا بِهَا، يَرِيدُ تَوْحِيدَهُ وَتَعْظِيمَهُ وَالْإِخْلَاصَ لَهُ وَإِطَاقَتَهَا: حَسَنَ الْمُرَاعَاةِ لَهَا، وَالْمَحَافَظَةَ

لحدودها، والتصديق بمعانيها، والعلم بها، ومقتضى كل اسم وصفة يستفاد منها وتحققها وقيل: معنى ذلك ختم القرآن وتلاوته كله لأنه مستوف لهذه الأسماء [عياض، ١٩٩٨، ٨/١٧٥-١٧٦].

الإحصاء له دلالات في سياق الحديث الثاني، فذكر له المحدثون عدة معان، فمنها: العدُّ حلى نحو ما ذكره الخطابي، فأظهرها العد لها حتى يستوفيها، يريد: أنه لا يقتصر على بعضها لكن يدعو الله بها كلها، ويثني على الله بجميعها فيستوجب بذلك الموعود عليها من الثواب على ما نحو ذكره الخطابي، وفيه وجه ثالث: وهو أن يكون معناه: من عقلها أحاط علما بمعانيها من قول العرب: فلان ذو حصة، أي: ذو عقل ومعرفة [الخطابي، ٢٠٠٧، ٣/١٣٤٢-١٣٤٣]، ولكن الظاهر ليس العدُّ فيما يبدو لي والإحصاء في اللغة على وجهين: أحدهما بمعنى: الإحاطة بعلم عدد الشيء وقدره ومنه قوله تعالى: (وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا) [سورة الجن الآية: ٢٨]، وهذا قول الخليل، والثاني: بمعنى: الإطاقة له والمعنى في ذلك كله متقارب، وقد يجوز أن يكون المعنى: من أحصاها عدداً وحفظاً وعلماً بما يمكن علمه من معانيها المستفاد منها علم الصفات التي تفيدها؛ لأنَّ تحت وصفنا له بعالم إثبات علم له تعالى لم يزل موصوفاً به لا كالعلوم، وتحت وصفنا له بقادر إثبات قدرة لم يزل موصوفاً بها لا كقدرة المخلوقين، وفيه وجه آخر يحتمل أن يكون الإحصاء المراد في هذا الحديث والله أعلم العمل بالأسماء والتعبد لمن سُمِّي بها، فإن قال قائل: كيف وجه إحصائها عملاً؟ قيل له: وجه ذلك أن ما كان من أسماء الله تعالى مما يجب على المؤمن الاقتداء بالله تعالى فيه كالرحيم والكريم والعفو والغفور والشكور والتواب وشبهها، فإن الله تعالى يحب أن يرى على عبده حلاها ويرضى له معناها، والاقتداء به تعالى فيها، فهذا العمل بهذا النوع من الأسماء وما كان منها مما لا يليق بالعبد بمعانيها كالله والأحد والقدوس والجبار والمتعال والمتكبر والعظيم والعزیز والقوى وشبهها، فإنه يجب على العبد الإقرار بها والتذلل لها والإشفاق منها [ابن بطال، ٢٠٠٣، ١٠/٤١٩-٤٢٠].

لكن الوقشي قد يرى أن بعض الألفاظ تحتمل أكثر من معنى، لكن المعنى الثاني يعد تطوراً مجازياً لسبب يربطه بالمعنى الأول، فمن ذلك دلالة لفظة الصلاة، إذ قال: (أَصْلُ الصَّلَاةِ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [تَعَالَى]: {وَصَلِّ عَلَيْهِمْ}) [سورة التوبة من الآية: ١٠٥] أي: ادع لهم إن دَعَوْتَكَ تُسَكِّنُ إِلَيْهِمْ نَفُوسَهُمْ [الفراء، ١٩٨٠، ١/٤٥١]، وَصَلَّاتُ الرَّسُولِ دَعَوَاتُهُ، فَسُمِّيَتْ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ لِمَا فِيهَا مِنَ الدُّعَاءِ، وَمِنْهَا صَلَاةُ الْجَنَائِزِ إِنَّمَا هِيَ الدُّعَاءُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعَشَى [الأعشى، ٢٠٠٥، ١١٥]:

* عَلَيْكَ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتَ... * البيت

وَقِيلَ: إِنَّمَا سُمِّيَ الْمُصَلِّي مُصَلِّيًّا تَشْبِيهًا لَهُ بِالْمُصَلِّي مِنَ الْخَيْلِ، وَهُوَ الَّذِي يَجِيءُ وَرَأْسُهُ عِنْدَ صَلَاةِ السَّابِقِ، وَالصَّلَوَانُ: مَا اكْتَفَى ذَنْبَ الْفَرَسِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَتَقَدَّمُ وَيَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ، وَالصَّلَاةُ أَيْضًا: الرَّحْمَةُ [ابن قتيبة، ٢٥٥]، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ مِنْ ذَلِكَ لِمَا يُنَالُ بِهَا مِنَ الرَّحْمَةِ وَالْغُفْرَانِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مِنْهُ بِسَبَبٍ [الوقشي، ٢٠٠١، ١/١١٧-١١٨]، وَالصَّلَاةُ: مِنَ الْمَخْلُوقِينَ اسْتِغْفَارًا، وَمِنْ اللَّهِ الْمَغْفِرَةِ، فَهِيَ تَرَادِفُ الرَّحْمَةِ عِنْدَ مِقَاتِلِ الدَّامَغَانِيِّ [البخلي، ١٦، الدامغاني، ١٤٤]، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الرَّحْمَةُ تَوْكِيدًا لِلصَّلَاةِ، فَقَالَ تَعَالَى: (أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ) [سورة البقرة الآية: ١٥٧]، وَالرَّحْمَةُ: قِيلَ هِيَ الصَّلَوَاتُ كُرِّرَتْ تَأْكِيدًا لِمَا اخْتَلَفَ اللَّفْظُ [أبو حيان، ٥٨/٢] وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّ أَهْلَ التَّفْسِيرِ ذَكَرُوا أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى عَشْرَةِ أَجْزَاءٍ [ابن الجوزي، ١٩٨٤، ٣٩٤]، وَلَوْ رَجَعْنَا إِلَيْهَا لَوَجَدْنَاهَا أَنَّهَا تَفْسِيرٌ لِلْفِطَةِ لِلصَّلَاةِ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ، أَوْ تَعُودُ إِلَى مَعْنَى الدَّعَاءِ.

نظير ذلك ما قاله الوقشي في بيان دلالة لفظة المربد: (قَالَ الْخَلِيلُ: الْمَرْبَدُ: مَوْضِعٌ بِالْبَصْرَةِ كَانَ مَوْضِعًا لِلْعَرَبِ [الفراهيدي، ٨، ٣١/١٩٨٠]، وَالْمَرْبَدُ أَيْضًا مَوْضِعٌ بِالْكُوفَةِ، وَأَصْلُ الْمَرْبَدِ فِي اللُّغَةِ: الْمَوْضِعُ الَّذِي يُجْمَعُ فِيهِ التَّمَرُ إِذَا صُرِمَ، وَالْعَرَبُ تَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ فَأَهْلُ الْحِجَازِ يُسَمُّونَهُ الْمَرْبَدَ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يُسَمُّونَهُ الْبَيْدَرَ، وَأَهْلُ الشَّامِ يُسَمُّونَهُ الْأَنْدَرَ، وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ: الْجَوْخَانُ، وَأَهْلُ نَجْدٍ يُسَمُّونَهُ: الْجَرِينَ، وَقَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَهُ: الْمِسْطَحَ) [الوقشي، ٢٠٠١، ١/١٠٢]، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْمَرْبَدَ هُوَ الَّذِي يُجْعَلُ فِيهِ التَّمَرُ عِنْدَ الْجَذَاذِ قَبْلَ أَنْ يُدْخَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَيَصِيرُ فِي الْأَوْعِيَةِ [أبو عبيد، ١٩٦٤، ٩٦/٣]، وَمَا قَالَهُ الْوَقْشِيُّ عَنْ أَصْلِ اللَّفْظِ فِي اللُّغَةِ فِيهِ نَظَرٌ، فَقَدْ ذَكَرَ الْخَلِيلُ أَنَّ الْمَرْبَدَ: كُلُّ مَوْضِعٍ لِلْإِبِلِ، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ الْمَرْبَدَ: شِبْهُ حُجْرَةٍ فِي كُلِّ دَارٍ مِمَّا يَلِي الْمَرَاقِقَ بِمَنْزِلَةِ الدَّارِ الْمُسْتَدِيرَةِ، وَمِثْلُ الْمُنَوَّضَاتِ وَبُئْرِ الْمَاءِ، وَالْمَرْبَدُ: الَّذِي يُجْعَلُ فِيهِ التَّمَرُ عِنْدَ الْجَذَاذِ لِيَبْسَ [الفراهيدي، ٨، ٣١/١٩٨٠]، وَأَضَافَ ابْنُ فَارَسٍ أَيْضًا أَنَّهُ الْمَرْبَدُ مَحْبِسُ النَّعَمِ [ابن فارس، ١٩٧٩، ٤٧٥/٢]، وَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ دَرِيدٍ الْمَرْبَدَ: الْمَوْضِعَ الَّذِي

تحبس فيه الإبل وغيره [ابن دريد، ١٩٨٧، ٢٩٧/١]، فعمد دلالتة ولم يخصها بالتمر، والأصل في اللفظ جاء من ربد بالمكان إذا أقام [ابن دريد، ١٩٨٧، ٢٩٧/١، ابن فارس، ١٩٧٩، ٤٧٥/٢]. من ذلك أيضا ما جاء تعليقه على قول الراوي: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا: إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا) [الزهري، ١٩٩٢، ٤٦٢]، إذ قال: (أي: يُصَغِّرُ مَدَّتَهَا، وَالْقَلَّةُ تَنْصَرِفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَرْبَعَةِ مَعَانٍ: أَحَدُهَا: ضِدُّ الْكَثِيرِ كَقَوْلِهِ [تعالى]: {فَنَّةٌ قَلِيلَةٌ} [سورة البقرة الآية: ٢٤٩]، والثاني: بِمَعْنَى الْحَقَارَةِ وَالصَّغَرِ وَتَكُونُ لِلْكَثَرَةِ بِمَعْنَى الْجَلَالَةِ وَالْعِظَمِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ -وَهُوَ يَعْنِي مَلِكَ الرُّومِ-: "إِنَّمَا كَثُرَتْ فِي عَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْكُ"، وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ [السلمي، ١٩٦٨، ٦٠]:

فَإِنْ أَكَّ فِي شِرَارِكُمْ قَلِيلًا ... فَإِنِّي فِي خِيَارِكُمْ كَثِيرٌ
وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْفَقْرِ [تَقُولُ]: فَلَانْ يَشْكُو الْقَلَّةَ، وَالرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى النَّفْيِ، يُقَالُ: قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا، أَي: مَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا) [الوقشي، ٢٠٠١، ١٦٢/١]، وهذا ما أشار إليه أهل اللغة من قبل، فذكر العسكري أن له ثلاثة معان، ولكنه أن تأتي بمعنى الرياء، وهو يرى أنه داخل في القلة [العسكري، ٤٠٠-٤٠١]، وأضاف ابن الجوزي أيضا وجوها آخر، فذكر أيام الدنيا، وأن يكون القليل صلة وبعض أهل الكتاب، والرياء والسمعة، وهي معان مستفادة من سياق الآيات القرآنية ترجع إلى القلة [ابن الجوزي، ١٩٨٤، ٤٩٢-٤٩٤]، وَقَدْ يُعْبَرُ بِالْقَلَّةِ عَنِ الْعَدَمِ، فَيُقَالُ: "قَلِيلُ الْخَيْرِ"، أَي: لَا يَكَادُ يَفْعَلُهُ [الفيومي، ٢٦٥].

المبحث الثالث: دلالة التعميم أو التخصيص.

يستعمل اللغويون عبارة (كل أو أثر) للإشارة إلى تعميم الدلالة أو تخصيصها، واستعمل الوقشي هذه العبارة كثيرا، فمن ذلك ما جاء تعليقه على لفظة الركب، إذ قال: (جَمْعُ رَاكِبٍ وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْإِبِلِ، وَهُوَ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ اسْمٌ لِلْجَمْعِ، وَهُوَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ جَمْعٌ، وَالذَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ سِبْيَوِيهِ قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِهِ: رُكَيْبٌ، قَالَ الرَّاجِزُ [ابن سيده، ٢٠٠٠، ٣٨٠/٧]:

بَنِيَّتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا *** أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجِيلًا عَادِيًا) [الوقشي، ٢٠٠١، ٦٦/١]

وهو ما أكدته أهل اللغة أن اللفظ في أصل اللغة له دلالة تخصيص هو ركوب الإبل، وأصبح له دلالة عامة لتعم كل راكب، فالركبان جمع راكب، وهو الذي يركب الإبل خاصة، هذا هو

الأصل، ثم اتسع فيه حتى صار يقال لكل من يركب دابة: راكب مجازاً وإن لم يكن معروفاً [ابن الأثير، ٢٠٠٥، ٤/٦٥]، وركابُ السفينة: الذين يركبونها، وأما الركبان والأركوب، والركبُ فراكبو الدابة [الفراهيدي، ١٩٨٠، ٥/٣٦٣]، فكانت كثرة الاستعمال وعموم دورها على ألسنة العرب واحدة من علل التصرف والاتساع، ونحو هذا الرأي ذهب إليه البعلي وابن المبرد من الفقهاء (٧٠٩هـ)، وعلل هنا ابن الأثير بعلّة كثرة الاستعمال [الريس، ٢٠١٦، ٥٩].

بعض اللغويين أبقوا اللفظ على دلالاته الخاصة بالإبل، وفي القرآن الكريم استعمل هذه الدلالة قال تعالى: (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) [سورة الأنفال الآية: ٤٢]، وهم أبو سُفْيَانٍ وَأَصْحَابُهُ أَسْفَلَ مِنْهُمْ [الصنعاني، ١٩٩٨، ٢/١٢٣]، وقول العرب: "ارضَ من الركبِ بالتعليق"، يضربُ مثلاً للرجلِ يُؤمَرُ بأنْ يَقْنَعَ ببعض حاجته دون إتمامها كالراكبِ عليقةً من الإبلِ ساعةً بعد ساعة، وتقول: "مرَّ بنا راكبٌ إذا كانَ على بعيرٍ"، والركبُ: أصحابُ الإبلِ، وهم: العشرةُ فما فوقها، والأركوبُ: أكثر من الركبِ، والركبةُ أقل من الركبِ، وواحدهم راكب مثل كامل وكملة، لا يُقال أركوب إلا في ركبَانِ الإبلِ خاصّةً والجمع أراكب، والركاب: الإبلُ واحدها: راحلةٌ، ولَا وَاحِدَ لَهَا من لفظها، يقال لهم: ركبٌ إذا كانوا نحو عشرة، وهو ما أكدّه أئمة اللغة [الفراهيدي، ١٩٨٠، ٥/٣٦٣]، ابن دريد، ١٩٨٧، ١/٣٢٦، الرازي، ١٩٩٩، ١٢٧، الصحاري، ١٩٩٩، ٣/١٤٤]، والركب: فإنّها جمع الركاب، الركبُ: أصحابُ الإبلِ في السَفَرِ دُونَ الدَّوَابِّ وَهُمْ الْعَشْرَةُ فما فوقها، والركاب هي الإبل التي يسار عليها ثمّ تجمع الركاب، فقال ابنُ السكيت: (يُقَالُ: "مرَّ بنا راكبٌ"، إذا كانَ على بعيرٍ خاصّةً) [الرازي، ١٩٩٩، ١٢٧]، فيقال: ركبٌ، والركبان هو الجمع وواحد راكب، ومنه قوله تعالى: (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) [سورة البقرة، الآية: ٢٣٩]، وهو جمع راجل وراكب [أبو عبيد، ١٩٦٤، ٢/٦٩]، وبعض اللغويين وسّع دلالاته، فقال الليث: (العربُ تسمي من يركب السفينة: رُكَّابَ السفينة، وأمّا الرُكْبَانُ الأركوبُ والركبُ فراكبو الدَّوَابِّ، يُقَالُ: مرُّوا بنا رُكُوبًا، قُلْتُ: وقد جعل ابنُ أَحْمَرَ رُكَّابَ السَّفِينَةِ رُكْبَانًا، فقال [ابن أحمر، ١٩٧٢، ٦٦]:

يُهْلُ بِالْفَرْقَدِ رُكْبَانُهَا... كَمَا يُهْلُ الرَّاكِبُ الْمُعْتَمِرُ

يَعْنِي: قوما ركبوا سفينة فعمّت السماء ولم يهتدوا، فلمّا طلع الفرقدُ كبروا، لأنهم اهتدوا للسمت الذي يؤمونها) [الأزهري، ١٠، ١٠١/٢٠٣، الصحاري، ١٩٩٩، ٣/١٤٤]، ابن منظور، ١٩٩٣، ١/٤٣١]، وقال ذي الرمة [ذي الرمة، ٢٠٠٦، ٢٦٨]:

أراني إذا ما الركبُ جابوا تنوفةً *** تُكسرُ أذبابُ القلاصِ العواسِرِ

"جابوا": قطعوا "تنوفة"، أي: قفرة، قوله: "تكسر أذباب القلاص" فلا ترفعها، وذلك أن نشاطها قد

ذهب فكسر [الباهلي، ١٩٨٢، ١٧٠٣]، وقال نصيب [البغدادي، ١٩٨٨، ٨/٤٨٨]:

بِزَيْنَبِ أَلَمِّ قَبْلَ أَنْ يَرْحَلَ الرَّكْبُ... وَقُلْ: إِنْ تَمَلَّنَا فَمَا مَلَكِ الْقَلْبُ.

يرى الوقشي أن الألفاظ الإسلامية اكتسبت بعد ظهور الإسلام دلالة خصوص بعد أن كانت

لها دلالة عامة في اللغة، فمن ذلك ما جاء تعليقه على دلالة لفظة (التيمم)، إذ قال: (التَّيْمُّمُ:

شَرْعِيٌّ وَلُغَوِيٌّ، فَاللُّغَوِيُّ: الْقَصْدُ وَالتَّعَمُّدُ، وَتَقُولُ: تَأْمَمْتُكَ وَتَيَمَّمْتُكَ وَأَمَّمْتُكَ: إِذَا قَصَدْتُكَ لَكِنَّ

الشَّرْعَ أَوْقَعَ هَذَا الْأِسْمَ عَلَى مَسْحِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِالتُّرَابِ، فَانْتَقَلَ عَنْ مَوْضِعِهِ فِي اللُّغَةِ وَعُمُومِهِ

فَصَارَ مَخْصُوصًا بِهَذَا الْمَعْنَى، كَمَا نَقَلَ عُرْفُ الْأَسْتِعْمَالِ الْفَقْهَ وَالطَّبَّ وَالنَّحْوَ إِلَى أَسْمَاءِ

مَخْصُوصَةٍ) [الوقشي، ٢٠٠١، ٩٩/١]، وكذلك سائر الأسماء الإسلامية التي تطورت دلالاتها

من العموم في اللغة إلى الخصوص في الشرع مثل الزكاة والصيام والحج وغيرها، وأصبحت

حقائق شرعية.

من ذلك أيضا ما جاء في بيان قول الراوي: (أَخَذَ نَاسًا فِي حِرَابَةٍ) [الإمام مالك،

٢٠٠٤، ٣٠٩١]، الحِرَابَةُ: بِالْحَاءِ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ السَّلْبُ، حَرَبْتُ مَالَهُ أُحْرَبُهُ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ

النُّسخ: "حِرَابَةٌ" بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ، وَهِيَ سَرِقَةُ الْإِبِلِ خَاصَّةً، يُقَالُ: رَجُلٌ خَرِبٌ، وَقَوْمٌ خِرَابٌ،

وَالأَوَّلُ هُوَ الْوَجْهُ) [الوقشي، ٢٠٠١، ٢٥٧/٢]، فذكر المعنى الآخر للراوية هو سرقة الإبل

خاصة، وهو قول جمهور اللغويين، وهو قول الأصمعي وغيره: "وَلَا يَكَادُونَ يَسْمُونِ الْخَارِبَ إِلَّا

سَارِقَ الْإِبِلِ"، [الفراهيدي، ١٩٨٠، ابن دريد، ٢٠٠٥، الأزهرى، ٢٠٠١، ابن فارس، ٢٠٠٨،

والعسكري، ٤٠٦، الحميدى، ٤٠٨، ١٩٩٥، النسفي، ١٣١١هـ، ٨٨، ابن

الجوزي، ٢٠٠٤، ٢٧٠/١]، وَقَالَ ابْنُ شُمَيْلٍ: (الْعَبَاقِيَةُ: اللَّصُّ الْخَارِبُ الَّذِي لَا يُحْجَمُ عَنْ شَيْءٍ

[الأزهري، ٢٠٠١، ١٨٨/١]، وقد أشار بعض اللغويين إلى تعميم هذه الدلالة لتعم كل سارق، ثم

يُسْتَعَارُ فَيُقَالُ لِكُلِّ مَنْ سَرَقَ بَعِيرًا أَوْ غَيْرَهُ إِلَى نَحْوِ هَذَا الْخَلِيلِ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ السَّكَيْتِ وَابْنُ

سَيِّدٍ [الفراهيدي، ١٩٨٠ "خرب" أبو عبيد، ٧٥٦/٣، ابن السكيت، ٤٦، ابن سيده، ١٩٩٦، ٢٨٨/١،

الزمخشري، ١٧٣/١، عياض، ٢٣١/١، الفارابي، ٢٠٠٣، ١٧٥٨]، وأظن أن الأصل هو دلالة

العموم، ثم تخصصت دلالاته بعرف الاستعمال، فالعرف له أثره الكبير والفعال في إعادة صياغة

المعنى من جديد، وهو أمر مشهور وفاش في اللغة، أو العكس وهو الصحيح، فيكون الخاربُ سارق الإبل خاصةً، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى غَيْرِهَا اتِّسَاعًا [ابن لأثير، ١٧/٢].

نظير ما جاء في بيان قول الراوي: (إِنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِيَ جَدَعًا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ) [الزهري، ١٩٩٢، ٢٢٢٦]، إِذْ قَالَ: (الْجَدَعُ: قَطْعُ الْأَنْفِ أَوْ الْأُذُنِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَعْضَاءِ، وَهُوَ فِي الْأَنْفِ أَشْهَرُ مِنْهُ فِي الْأُذُنِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النَّسَخِ: أَنْ يُجَبَّ "وَهُوَ الصَّحِيحُ" [الوقشي، ٢٠٠١، ٢٦٥/٢]، وَبَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ قَصَرَهُ عَلَى الْأَنْفِ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَصْمَعِيُّ وَاللِّيثُ وَابْنُ السَّكَيْتِ وَغَيْرُهُمْ [الأصمعي، ١٩٠٣، ١١، ابن السكيت، ١٩٠]، وَأَضَافَ الْجَوْهَرِيُّ وَابْنُ سَيِّدَةِ الْيَدِ وَنَحْوُهُمَا [الجوهري، ١٩٨٧، ١١٩٣، ابن سيده، ٢٠٠٠، ١/٣٠٥]، وَذَكَرَ الْحَمِيدِيُّ أَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَنْفِ وَالْأُذُنِ، وَهُمَا طَرَفَانِ مِنْ أَطْرَافِ الْإِنْسَانِ [الحميدي، ١٩٩٥، ٧٥].

هناك من الأدلة ما تؤيد قول الوقشي، فروى عبد الرزاق عن معمرٍ، عن رجلٍ، عن عكرمة أن النَّبِيَّ ﷺ: (قَضَى فِي الْأَنْفِ إِذَا جُدِعَ كُلُّهُ بِالْدِّيَةِ، وَإِذَا جُدِعَتْ رَوْتُهُ فَالْنِّصْفُ) [الصنعاني، ١٩٩٩، ١٧٤٦١]، فَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَهْلَ الْبَصْرَةِ غَزَوْا نَهَاوَنْدَ، فَأَمَدَّهُمْ أَهْلُ الْكُوفَةِ عَلَيْهِمْ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ "رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"، فَظَهَرُوا فَأَرَادَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ أَنْ لَا يَقْسِمُوا لِأَهْلِ الْكُوفَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ أَوْ بَنِي عَطَارِدٍ: أَيُّهَا الْعَبْدُ الْأَجْدَعُ تُرِيدُ أَنْ تُشَارِكَنَا فِي غَنَائِمِنَا، وَكَانَتْ أُذُنُهُ جُدِعَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: خَيْرَ أُذُنِي سَبَبَتْ، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَتَبَ: "إِنَّ الْغَنِيمَةَ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ" [الطبراني، ١٩٩٤، ٨٢٠٣]، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيْفَةَ يُحَدِّثُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: (مَا كَانَ مِنْ جِرَاحَاتِ الْعَبْدِ دُونَ النَّفْسِ، فَعَلَى مِثْلِ مَنَزِلَةِ دِيَةِ الْحُرِّ فِي يَدِهِ نِصْفُ ثَمَنِهِ، وَفِي رِجْلِهِ نِصْفُ ثَمَنِهِ، وَفِي مُوَضِحَتِهِ وَسِنِّهِ نِصْفُ عَشْرِ ثَمَنِهِ، وَفِي إِصْبَعِهِ عَشْرُ ثَمَنِهِ، فَإِذَا أُصِيبَ مِنْ أَعْضَائِهِ عُضْوٌ لَيْسَ فِيهِ مِثْلُهُ، جُدِعَ أَنْفُهُ) [الصنعاني، ١٩٩٩، ١٨١٦٨]، وَعَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَمَزَةٍ وَقَدْ جُدِعَ أَنْفُهُ وَمِثْلُ بَهِ) [أبو يعلى، ٢٠٠٧، ٣٥٦٨]، وَعَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ، وَمَنْ جُدِعَ أَنْفُهُ جَدَعْنَاهُ) [الطبراني، ١٩٩٤، ٦٨١٦]، وَقَوْلُهُ: (هَلْ تُحَسُّ مِنْ جَدَعَاءِ؟) [الزهري، ١٩٩٢، ٩٩٥]، وَذَكَرَ نَاقَةَ النَّبِيِّ ﷺ الْجَدَعَاءُ، أَيِ: النَاقَةِ الْمَقْطُوعَةِ الْأُذُنِ [عياض، ١٤١/١-١٤٢، وابن الأثير، ٢٤٧/١]، وَوَسَّعَ الْحَدِيثُ النِّبَوِي دَلَالَةَ الْجَدَعِ، فَروى الإمام أبو داود عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده: (وَإِنْ جُدِعَتْ تَنَدُّوتُهُ) [أبو داود، ٤٥٦٤]،

وما ذكره الوقشي أن اختصاص الجذع بالأنف هو الأشهر باللغة ففيه نظر، فقد ذكر الخليل أن الجذع: هو قطع الأنف والأذن والشفة، جذعته أجدعته جذعا وهو مجدوع وأنا جادع [الفراهمي، ١٩٨٠، ١/٢١٩]، وجاء الحديث عن جابر رضي الله عنه: (قُتِلَ أَبِي يَوْمَ أُحُدٍ فَأُتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَوَضِعَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُجَدَّعًا) [الصنعاني، ١٩٩٩، ٦٦٩٣]، أي: مَقْطُوعُ الأنف والأذنين [عياض، ١/١٤١-١٤٢]، وخص الأصمعي الخرم في الأنف، وأصل الخرم في الأنف قطع لا يبلغ الجذع [الخطابي، ٢٠٠٧، ٣٦٩/٢].

الخاتمة

يمكن أن أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها على النحو الآتي:

١- الإمام الوقشي الأندلسي المالكي المتوفى سنة (٤٨٩هـ) من العلماء الأوائل الذين اهتموا بلغة الحديث النبوي الشريف لا سيما فيما ورد في كتاب "الموطأ" للإمام مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة المتوفى سنة (١٧٩هـ)، فقد أولى الإمام الوقشي الكتاب عناية كبيرة، إذ شرح الألفاظ وبيان دلالاتها في سياق الحديث النبوي الشريف، وهذا الأمر ليس بالأمر الهين فهو أمر يحتاج إلى معرفة واسعة بكلام العرب ومراميه وأساليبه، ودقائق أسرارته وظلال ألفاظه.

٢- كشف هذا البحث اليسير عن مباحث دلالية كثيرة أشار إليها الإمام الوقشي في كتابه "التعليق على الموطأ"، فوقفت على بعض منها لتكون مادة البحث، وتعطينا فكرة واضحة عن النضج الفكري الذي وصل إليها علماؤنا الأجلاء "رحمهم الله تعالى"، لا سيما الإمام الوقشي الذي استعان أيضا بأقوال اللغويين للوصول للمعنى فهمه من سياق الحديث النبوي فضلا على أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم كالإمام مالك رضي الله عنه، فهو لم يخرج عما قالوه اللغويون في بيان وجوه دلالات الألفاظ بدءا ببيان اشتقاقها، وقد يزيد بذكر دلالات الألفاظ على ما قاله اللغويون في بعض المواضع مما يدل دلالة جلية على تفرد شخصيته اللغوية فهو لم ينقل الأقوال والآراء فحسب بل يناقشها، ويختار منها الصحيح والصواب والمشهور في رأيه، ويبين مواضع الضعف والخلل فيها.

٣- في المبحث الأول يرى الإمام الوقشي أن هناك ألفاظا تتساوى في المعنى مثل الاستنتار والاستنشاق، واستعمل كلمة "سواء" للدلالة على ترادفها، واستعمل عبارة التمريض "قيل"، فذكر

أنَّ بعض اللغويين لبيان الفرق بينهما، وهو الأصل في اللغة أن لكل لفظ دلالة خاصة، لأن الاستثارة إنما يوجد بعد الاستنشاق، والاستنشاق إخراج الماء من الأنف، وإن كانت تلك الفروق يسيرة، ولكن لكثرة الاستعمال بين عوام الناس قد تتلاشى بمرور الوقت، وكذلك رأى ترادف كلمة "نفس" لكلمة "حاضت" احتجاجاً بما ورد في سياق الحديث النبوي، وكذلك ذهب إلى ترادف لفظتي القدر والقضاء، وقد يفسر اللفظ باللفظ المرادف على نحو ما فسر الوثن بالصنم وهو ما ذهب إليه جمهور اللغويين، ولكن فرق بينهما بعضهم.

٤- قد يرى الوقشي أنَّ المشترك اللفظي قد يختار له معنى واحداً يتوافق مع السياق على نحو ما اختاره لمعنى الإحصاء، أو معنى الكذب، وهو الرأي الصائب الذي عليه جمهور اللغويين، فلا يحتمل المعاني كلها في سياق واحد، ويرى الوقشي أيضاً أن بعض الألفاظ تحتمل أكثر من معنى لكن المعنى الثاني يعد تطوراً مجازياً لسبب يربطه بالمعنى الأول على نحو ما ذكره في تطور دلالة الصلاة، ولا يقر الوقشي بوجود التضاد، لكنه تكلم عن أحد أسباب نشوئه، وهو أن التضاد قد ينشأ بين لغتين مختلفتين، وليس بين لغة واحدة، ويرى الوقشي أنَّ الألفاظ الإسلامية اكتسبت بعد ظهور الإسلام دلالة خصوص بعد أن كانت لها دلالة عامة في اللغة، ويستعين الإمام الوقشي بأقوال أئمة اللغة لاختيار الدلالة الصحيحة على نحو ما اختاره في دلالة لفظة (ركب) أنه اسم جمع.

٥- أما دلالة العموم والخصوص فقد ذكر الوقشي عدة ألفاظ فيها دلالة خاصة ثم تطورت دلالتها نحو العموم، وقد يذكر اللفظ أنه دال على العموم، ولكن الأشهر في الاستعمال أنَّ دلالة اللفظ هي خاصة نحو كلمة (الجدع)، وتعني القطع في الأنف، وهو ما ذهب إليه جمهور اللغويين المشهورين، والشواهد من الحديث النبوي الشريف تؤيده وعرف الاستعمال، ولكن اللفظ عند جمهور اللغويين تعني القطع في الأنف والأذنين واليد والشفة ونحوهما، فدلالته عامة، فتخصصت دلالته بعرف الاستعمال على الأكثر، فالعرف له دلالته الفعالة في صياغة معنى اللفظ من جديد، وفضلاً على ذلك فقد وسع الحديث النبوي الشريف من دلالة اللفظ لتعم أعضاء أخرى كالتندوة في الصدر، وقد يكون العكس وهو ما أكده أهل اللغة أنَّ اللفظ في أصل اللغة له دلالة تخصيص مثل دلالة الركب وهو ركوب الإبل، وأصبح له دلالة عامة لتعم كل راكب.

المصادر والمراجع

- ١- الإبانة في اللغة العربية: سلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري، المحقق: د. عبد الكريم خليفة - د. نصرت عبد الرحمن - د. صلاح جرار - د. محمد حسن عواد - د. جاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢- الأزمنة وتلبية الجاهلية: محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي الشهير بقطرُب (٢٠٦هـ-)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣- أساس البلاغة: الشيخ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م.
- ٤- الاستذكار لجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ-)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٥- إصلاح غلط المحدثين: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي الخطابي (٣٨٨هـ-)، المحقق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- ٦- الأضداد: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦ م.
- ٧- أعلام الحديث "شرح صحيح البخاري": الإمام الحافظ أبو سليمان حمد بن محمد البستي الخطابي (ت: ٣٨٨هـ-)، اعتنى به: محمد علي سمك، وعلي إبراهيم مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧ م.
- ٨- إكمال المعلم بفوائد مسلم: عياض بن موسى بن عياض اليحصبي أبو الفضل (٥٤٤هـ) المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م.
- ٩- الألفاظ: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ) المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.

- ١٠- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب: محمد بن عبد الحق اليفرنّي (٦٢٥هـ) المحقق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ١١- البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- ١٢- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- ١٣- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه: هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (٤٨٩هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ١٤- تفسير عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني (٢١١هـ) دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨/١٤١٩م.
- ١٥- تفسير غريب ما في الصحيحين: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (٤٨٨هـ)، المحقق: الدكتورة زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٦- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (نحو ٣٩٥هـ)، عني بتحقيقه: الدكتور عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- ١٧- تهذيب اللغة: الشيخ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرّي (٣٧٠هـ) المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- ١٨- التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي المناوي القاهري (١٠٣١هـ) عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٩- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي (٢٣١هـ) علق عليه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- ٢٠- الجيم: أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء (٢٠٦هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٢١- حلية الفقهاء: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (٣٩٥هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبدالمحسن التركي، الشركة المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٢- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب: الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٢٣- خلق الإنسان: أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي الأصمعي (٢١٦هـ) طبع ضمن الكنز اللغوي تحقيق أوغست هنفر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٣م.
- ٢٤- ديوان ابن أحرر: عمرو بن أحرر الباهلي، تحقيق الدكتور حسين عطوان، مجلة مجمع اللغة بدمشق، المجلد: ٤٧، الجزء: ٢، ١٩٧٢م.
- ٢٥- ديوان أبي طالب: أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب الهاشمي القرشي (٣ق.هـ)، المحقق محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ٢٦- ديوان الأخطل: غياث بن غوث التغلبي (٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٧- ديوان الأعشى: أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل الوائلي (٧ق.هـ)، شرح وتعليق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- ٢٨- ديوان ذي الرمة شرح الباهلي رواية ثعلب: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (٢٣١هـ) المحقق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ.
- ٢٩- ديوان ذي الرمة: شرح وتعليق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- ٣٠- ديوان عباس بن مرداس السلمي: تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٨م.
- ٣١- ديوان عنتر: عنتر بن شدّاد العبسي (٢٢ق.هـ): اعتنى به وشرحه حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

- ٣٢- ديوان كثير: عبد الرحمن بن الأسود بن عامر (١٠٥هـ)، شر وتحقيق: الدكتور رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٣٣- ديوان معن بن أوس: تحقيق الدكتور حاتم الضامن، والدكتور نوري القيسي دار الجاحظ الطبعة الأولى، بغداد، (د.ت).
- ٣٤- الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم بن محمد أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٥- سنن أبي داود: الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
- ٣٦- الشافي في شرح مسند الشافعي: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير (٦٠٦هـ) المحقق: أحمد بن سليمان ويأسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- ٣٧- شرح غريب ألفاظ المدونة: المبارك بن محمد السلمي الجبلي (٥٠هـ)، المحقق: محمد محفوظ دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣٨- شرح صحيح البخاري: الشيخ العلامة أبو الحسن علي بن خلف المعروف بابن بطلال البكري القرطبي (٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٣٩- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٠- صحاح اللغة: إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٤١- صحيح ابن حبان: الإمام الحافظ محمد بن حماد بن أحمد التميمي البستي (٣٥٤هـ) تحقيق شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٨٣م.

- ٤٢- صحيح البخاري: الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (٢٥٦هـ-)
المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، (مصورة عن السلطانية) بإضافة
ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- ٤٣- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد
الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- ٤٤- طلبة الطلبة: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي (٥٣٧هـ-)
المطبعة العامرة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٣١١هـ.
- ٤٥- ظواهر الاتساع وأثرها في ضبط القاعدة النحوية: سناء ناهض الرئيس، الهيئة العامة
السورية للكتاب، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.
- ٤٦- العين: الإمام أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) تحقيق الدكتور إبراهيم
السامرائي، والدكتور مهدي المخزومي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد للنشر،
دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- ٤٧- غريب الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) المحقق: د. عبد
الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- ٤٨- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ) المحقق: د. محمد عبد المعيد
خان مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ -
١٩٦٤م.
- ٤٩- غريب الحديث: الإمام الحافظ ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور:
عبد المّعطي أمين قلججي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٥٠- غريب الحديث: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُستي الخطابي (٣٨٨هـ-)
المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر
دمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- ٥١- الغريب المصنف: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي (٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد
المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ودار سحنون، تونس، (د.ت).
- ٥٢- الغريبين: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١هـ) تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي،
مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- ٥٣- الفائق في غريب الحديث: العلامة محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، (د.ت).
- ٥٤- الفرق: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (٢٤٨هـ) المحقق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، المجلد ٣٧، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٥٥- الفروق اللغوية: الشيخ أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (٣٩٥هـ) تعليق وترتيب محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية الخامسة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- ٥٦- الفصيح: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء أبو العباس المعروف بثعلب (٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة: دكتور عاطف مذكور، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- ٥٧- كشف المشكل من حديث الصحيحين: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، (د.ت).
- ٥٨- الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي الحنفي (١٠٩٤هـ) إعداد عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- ٥٩- الكنز اللغوي: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ) المحقق: أوغست هفتر، مكتبة المتنبى، القاهرة، (د.ت).
- ٦٠- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- ٦١- مجمل اللغة: العالم اللغوي أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، مراجعة وتدقيق محمد طعمة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- ٦٢- المجموع المغيـث في غريب القرآن والحديث: محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني أبو موسى (٥٨١هـ)، المحقق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، دار المدني، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ج ٢، ٣ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ٦٣- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيدة الأندلسي (٤٥٨) المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- ٦٤- المحيط في اللغة: إسماعيل بن عباد بن العباس أبو القاسم صاحب بن عباد (٣٨٥هـ) تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد بغداد، ١٩٨١م.

- ٦٥- مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٦٦- المخصص: بو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي (٤٥٨هـ) المحقق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- ٦٧- المسالك في شرح موطأ مالك: القاضي محمد بن عبدالله أبو بكر ابن العربي المعافريّ الاشبيلي (٥٤٣هـ) حققه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السليمانيّ وعائشة بنت الحسين السليمانيّ قدّم له: يوسف القرضاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ٦٨- مسند أبي يعلى: الإمام أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى التميمي الموصليّ (٣٠٧هـ) المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٦٩- مسند البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨م وانتهت ٢٠٠٩م.
- ٧٠- مسند الحميدي: الإمام الحافظ أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميديّ (٢١٩هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
- ٧١- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: القاضي عياض بن غنم اليحصبي (٥٤٤هـ) المكتبة العتيقة ودار التراث، الدار البيضاء، (د.ت).
- ٧٢- مشكلات موطأ مالك بن أنس: ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، المحقق: طه بن علي بو سريخ التونسي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- ٧٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: العلامة حمد بن محمد بن علي الفيوميّ (ت: ٧٧٠هـ) دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
- ٧٤- المصنف: الإمام الحافظ أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي (٢٣٥هـ) تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

- ٧٥- مطالع الأنوار على صحاح الآثار: أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزيّ المعروف بابن قرقول (٥٦٩هـ) تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢ م.
- ٧٦- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء (٢٠٧هـ) تحقيق الأستاذ أحمد نجاتي محمد علي النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ٧٧- معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (٣٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٧٨- المعجم الكبير: الإمام الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٧٩- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٨٠- المغرب في ترتيب المعرب: العالم اللغوي أبو المكارم ناصر بن عبد السيد ابن علي المطرزي الحنفي الخوارزمي (٦١٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت).
- ٨١- مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (٣٨٧هـ) المحقق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، (د.ت).
- ٨٢- مقاييس اللغة: الإمام اللغوي أحمد ابن فارس (٣٩٥هـ)، اعتنى به الدكتور: محمد عوض وفاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- ٨٣- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ / ١٩٧١م.
- ٨٤- الموطأ: الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م، والموطأ رواية أبي مصعب الزهري: المحقق: بشار عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

- ٨٥- الميسر في شرح مصابيح السنة: فضل الله بن حسن بن حسين التُّورِيشْتِي (٦٦١هـ) المحقق : د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨هـ.
- ٨٦- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) المحقق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٨٧- النَّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ: محمد بن أحمد بن محمد بن بطلال الركبي أبو عبد الله (٦٣٣هـ) دراسة وتحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ سّالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٩٨٨م - ١٩٩١م.
- ٨٨- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، تحقيق: طاهر احمد الزواوي ومحمد الطناحي المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت).
- ٨٩- الوجوه والنظائر في القرآن العظيم: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (١٥٠هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، (د.ت).
- ٩٠- الوجوه والنظائر لألفاظ الكتاب العزيز: أبو عبدالله الحسين بن محمد الدامغاني (٤٧٨هـ)، تحقيق: عربي عبد الحميد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- ٩١- الوجوه والنظائر: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.